مكتبة البحوث
قسم الدوريات

عدد خاص بمناسبة العيد العاشر لجامعة قطر

حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

غير مسموح بنسخه من المكتبة

العدد السابع
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الآثار الإجتماعية والنفسية للتحضر

الأستاذ الدكتور
إسحق يعقوب القطب
أستاذ بقسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمـــــة :

لقد أخذ الاهتمام يتزايد لدى علماء الاجتماع وعلماء النفس في دراسة اتجاهات التحضر وخصائصه والآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على تضخم مجتمعات المدن والظواهر المرضية للنموّ الحضري غير المتوازن . وتشهد الدول العربية مرحلة تاريخية هامّة من التغير الاجتماعي وبصورة خاصة في مجال الحراك السكاني من الريف والبادية باتجاه المدن . وأصبح مجتمع المدينة العربية المعاصرة مزيج غير متجانس من الثقافات والجنسيات وأخذت المؤسسات تحلّ محلّ الأسرة والحارة والقبيلة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية . وأخذت المدينة الشرقية الإسلامية تفقد هويتها تدريجياً بسبب الغزو الحضاري الغربي والشرقي الذي أخذ ينتشر بسرعة ويظهر تأثيره واضحاً في العمران والقوانين والتشريعات ، وفي النظم الاجتماعية التربوية ، والأسرية والاقتصادية ، وفي مجالات الإعلام ، والدفاع الاجتماعي ، والمرور ، والصحة ، وغيرها . ان الزيادة المضطردة في سكان المدن والتطور التكنولوجي يؤثر في البناء الاجتماعي وفي العلاقات الاجتماعية ، وكذلك في التكوين الطبقي والقيم الاجتماعية . أن التغيرات التي تحصل في النظم الاجتماعية والاقتصادية تعكس آثارها على الفرد والأسرة من حيث التركيب والوظيفة وكذلك في نطاق نماذج السلوك والقيم .

أن الهدف من هذا التحليل توضيح مفهوم التحضر ومعانيه وأبعاده ، وكذلك تحليل خصائص النمو الحضري في الدول العربية ثم مناقشة الآثار الاجتماعية والنفسية للتحضر في حالة النموّ الحضري الطبيعي ، وغير الطبيعي . وفي نهاية التحليل ، سوف نتناول بعض البدائل في معالجة الآثار السلبية ، وتدعيم الآثار الإيجابية ، لعملية التحضر .

ولابد منذ البدء النظر إلى التحضر على أنه عملية اجتماعية سياسية اقتصادية . ويقصد بالعملية أولاً أنها تفاعل ديناميكي بين العناصر المكوّنة للتحضر . وهي السكان والبيئة والمؤسسات والعلاقات ، وتمتاز العملية كذلك ، بأن لها مراحل ، وقواعد ، وعوامل ، واتجاهات ، وأسس ، ومفاهيم محددة . أما أن التحضر عملية اجتماعية فيتضح ذلك من تكوين المجتمع الحضري وبناءه وطبقاته ومؤسساته وأنه يتميز بطابع يختلف عن باقي المجتمعات الريفية والبدوية والصناعية . وفيما يتعلق بالتحضر كعملية سياسية ، فإن المدن ترتبط بالنشاط السياسي على الصعيدين المحلي والدولي وغالباً ما يتمركز النشاط الرسمي والدبلوماسي ، وتتخذ القرارات في العواصم والمدن الرئيسية ، كما أن المؤسسات الحكومية الرئيسية تتواجد في المدن . وتعتبر المدن الواجهة الحضارية للمجتمع . وإذا نظرنا إلى التحضر كعملية اقتصادية ، نجد أن الحركة الاقتصادية تتمركز في المدن التي تمتص حصة الأسد من الاستثمارات الرأسمالية والتجارية والاستهلاكية . إن قوة العمل في المدن العربية غالباً ما تقوم بالوظيفة الاستهلاكية أكثر من قيامها بالوظيفة الانتاجية . ولذلك نجد أن العلاقات الانتاجية تتميز بالطابع التجاري والاستثماري أكثر مما تتخذ الطابع الانتاجي الصناعي . وهذا النمط يسهم في تكوين القيم الاجتماعية التي تتسم بالنظرة المادية للحياة والتبعية للدول المصدرة للانتاج والارتباط بالثقافات الخارجية ، ذلك لأن الاستقرار والاستقلال الاقتصادي يساعدان على الاستقرار الاجتماعي والسياسي . هذا بالإضافة إلى أن تكلفة الحياة واقتصاديات التحضر نمط من العمليات التي تتّسم بالتكلفة المرتفعة ونسبة الفاقد العالية .

مفهوم التحضر :

يعتبر مفهوم التحضّر من المصطلحات التي تحمل العديد من الاتجاهات والمعاني وتتفاوت الدول والعلوم في استخدامه . فيشير علماء الاجتماع إلى ضرورة التمييز بين التحضر – التي تشير إلى الجوانب السكانية (الديمغرافية) للتجمعات البشرية ، وكذلك إلى العلاقات الايكولوجية

والخصائص الفيزيقية لنمو المدن - وبين مفهوم الحضرية كأسلوب للحياة . إذ أن الحضرية تشمل القيم الإنسانية والمميزات الثقافية والعلاقات والأفكار والسلوك الذي يتخذ طابعاً خاصاً يتميز فيه السكان في المدن عن غيرهم . كما أن هناك فرقاً بين التحضر والنموّ الحضري حيث أن التحضر عملية تتضمن تغيراً في النسبة المئوية للسكان الذين يقطنون المناطق الحضرية من جملة سكان الدولة (ويتم في هذه الحالة تعريف حجم المنطقة الحضرية مثلاً قد يكون ١٠,٠٠٠ نسمة أو ٥,٠٠٠ نسمة أو ٣٠٠٠ نسمة) . أما النمو الحضري فيشير إلى التوسع العمراني أو النمو السكاني الخاص بالقطاع الحضري ، أو النموّ في المؤسسات الحضرية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) سواء أكان النموّ أفقياً أو عمودياً[١].

ويعرف التحضر لأغراض احصائية وتحليلية بأنه مجموعة السكان المقيمة في تجمعات بشريّة تقع في تصنيف المدن . ويشير إلدرج (Eldridge)[٢] إلى عنصرين يتضمنهما مفهوم التحضر - الأول تعدد محاور التمركز والثاني زيادة حجم الكثافة البشرية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن . وتخضع تصنيفات التجمعات السكانية إلى عدّة اعتبارات منها الإدارية والسياسية والتاريخية والثقافية والديمغرافية .

وقد تناول علماء الاجتماع التصنيف الثنائي للمجتمعات كما نجدها لدى دوركهايم في تفرقته بين مجتمع التضامن العضوي ومجتمع التضامن الآلي ، وعند « هنري مين » بين مجتمع المكانة ومجتمع التعاقد ، وعند « تونيز » بين المجتمع المحلي والمجتمع العام ، وعند « روبرت ردفيلد » و « لويس ورث » بين المجتمع الشعبي أو التقليدي والمجتمع الحضري[٣]. وتشير هذه التصنيفات إلى وجود نمطين من المجتمعات بالنسبة للتركيب الاجتماعي ، والوظائف الاجتماعية وخصائص النظم الأسرية والسياسية والتربوية والدينية والاقتصادية .

وتشير هذه التصنيفات إلى التحضر على أنه نمط للحياة يمتاز بالعلاقات الثانوية والمؤسسات التطوعية واتساع نطاق تقسيم العمل وتعقّد الأدوار وتفكك القيم الاجتماعية . فالمدينة في نظر علماء الاجتماع المشار إليهم هي مركز الانفتاح والإشعاع الحضاري وتعقّد العلاقات الاجتماعية ومحور الاتصال والمواصلات وكذلك تزداد فيها أنماط المشاكل الاجتماعية المختلفة[٤].

وفي نطاق تفسير عملية التحضر في الدول العربية ، فقد أشار علماء الاجتماع إلى ثلاثة اتجاهات (ديمغرافي واقتصادي واجتماعي) فبالنسبة للاتجاه الديمغرافي فإنه يرتبط بنموّ المدن السريع الذي

شهدته المدن العربية بعد الحرب العالمية الثانية بسبب النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيف المستحدث حيث شمل العديد من المدن التي كانت أصلاً من عداد القرى ، ب - نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان حيث ازداد الفرق بين المواليد والوفيات ، ومن جراء الحركة السكانية من البادية والريف إلى المناطق الحضرية .

أما الاتجاه الاقتصادي فيشير إلى التغيرات التي طرأت في البناء الوظيفي حيث انتقلت أعداد ضخمة من القوى العاملة من العمل في الزراعة والفلاحة إلى العمل في الصناعات والخدمات المتنوعة .

ويوضح الاتجاه الثالث إلى دور المدينة في توليد ونشر التغيرات الاجتماعية على المستويين المحلي والقومي ، واعتبرت المدينة كمركز ونقطة انتشار للأفكار والأعمال المستحدثة والتكنولوجيا المعاصرة التي تؤثر في تغيير الأوضاع التقليدية السائدة . وهذا يؤكد وجهة النظر القائلة بأن للمدينة نظاماً اجتماعياً خاصاً ومميزاً يؤثر في تشكيل شخصية مميزة للأشخاص القاطنين فيها[٥].

ويفسّر التحضر على أنه عملية من عمليات التغيّر الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر ، ويحدث التكيّف الحضاري إذا ما اكتسبوا أنماط وقيم المجتمع الحضري[٦].

ويمتاز المجتمع الحضري بكثافة سكانية عالية وأنماط مميّزة من الثقافة والأيديولوجية والتكنولوجيا الصناعية (سواء الأصيلة أو المستوردة) التي تتفاعل مع بعضها لتؤدي إلى تكوين المجتمع الحضري . وأصبح هذا النمط ظاهرة اجتماعية بارزة في المجتمعات العربية . وتشترك المجتمعات الحضرية العربية في العديد من الخصائص والملامح الحضارية سواء في الفن المعماري أو المعطيات الثقافية الإسلامية والتراث الحضاري المشترك ، كما تشترك في العوامل التي ساهمت في التحضر السريع سواء الجاذبة منها أو الطاردة مثل تمركز الخدمات المتنوعة في العواصم والمدن الكبيرة والمتوسطة ونموّ المراكز الحضرية أسرع من نمو المجتمعات الريفية ونتيجة لهذا النموّ غير المتوازن فنجد أن المدن العربية تواجه العديد من المشكلات الإدارية والاجتماعية والتنظيمية التي أخذ تأثيرها يزداد سنة بعد أخرى لدرجة أن التحضر المعاصر اتخذ صفة التحضّر المرضي .

وحتى تتضح لنا اتجاهات وخصائص التحضر في الوطن العربي لابدّ من إجراء تحليل سكاني لتحديد مقومات النموّ الطبيعي خلال فترة ربع قرن مضت وكذلك في العقدين القادمين حتى عام ١٠٠٠ . وقياس نسبة السكان الحضر يرتبط بالتصنيف الأحصائي الذي تستخدمه الدول العربية الذي يتفاوت بين دولة وأخرى ، فالأردن على سبيل المثال يعتبر كل تجمع يضمّ ١٠,٠٠٠ نسمة مدينة ومصر ١١,٠٠٠ نسمة والعراق ٥,٠٠٠ نسمة .

أما المقياس الذي استخدم في الجدول فيشير إلى المعيار الذي اتخذته الأمم المتحدة في كتابها السنوي الديمغرافي حيث يعتبر كل تجمع يضمّ ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر من المراكز الحضرية .

جدول رقم (١)
النمو السكاني في البلاد العربية[٧]
السـكان بالألف

الدولـة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	معدل النمو السنوي٪	نسبة سكان الحضر
الجزائر	١١,٩٢٠	١٤,٣٣٠	١٥,٦٨٠	١٨,٥٩٤	٢٦,٥٢٥	٣٦,٠١٦	٣,٤١	٥٣,٧
مصـر	٢٩,٣٩٠	٣٣,٣٢٩	٣٦,٩١٦	٤١,٩٩٥	٥٢,٨٠٦	٦٤,٦٧٢	٢,٥٨	٤٣,٥
ليبيـا	١,٠٦٢٠	١,٩٩٠	٢,٤٣٠	٢,٩٧٧	٤,٢٨٩	٥,٧٦٨	٤,٠٦	٤٣,٧
موريتانيا	١,٠٣٠	١,٢٥٠	١,٤٢١	١,٦٣٤	٢,١٩٢	٢,٩١٩	٢,٧٩	٢٣,١
المغـرب	١٣,٣٢٠	١٥,٥٢٠	١٧,٣٠٥	٢٠,٢٩٦	٢٧,٨٤٠	٣٦,١٤٩	٣,١٩	٣٧,٤
الصومـال	٢,٥٠٠	٢,٧٨٩	٣,١٧٠	٣,٦٤٥	٤,٨٤٥	٦,٢٦٠	٢,٧٩	٢٦,٥
السـودان	١٣,٧٣٠	١٥,٦٩٥	١٦,٠١٥	١٨,٣٧١	٢٤,٢٩٩	٣١,٢٧٠	٢,٧٤	٢٠,٤
تونس	٤,٦٢٠	٥,١٣٠	٥,٦٠٨	٦,٣٦٤	٨,٠٤٥	٩,٥٦٣	٢,٥٣	٤٧,٦
البحـرين	١٨٠	٢١٥	٢٥٦	٣٠٢	٤١٦	٥٣٨	٣,٢٩	٧٨,١
العـراق	٨,٠٥٠	٩,٤٤٠	١١,٠٢٠	١٣,٠٨٤	١٨,١٧٦	٢٤,٢٤٠	٣,٤٣	٦٥,٧
الأردن	١,٩٥٠	٢,٣٠٠	٢,٧٠٢	٣,١٩٠	٤,٤٠٧	٥,٨٩٤	٣,٣٢	٥٢,٩
الكـويت	٤٨٠	٧٥٠	١,٠٠٢	١,٣٧٢	٢,١٩٤	٣,١٦٦	٦,٢٩	٨٣,٨
لبنـان	٢,٤١٠	٢,٤٧٠	٢,٧٩٩	٣,١٦١	٣,٩٩١	٤,٨٩١	٢,٤٣	٦٩,٨
عُمـان	٥٧٠	٦٦٠	٧٦٦	٨٩١	١,٢١٨	١,٦٥١	٣,٠٢	٦,١
قطـر	٧٠	١١٠	١٧٠	٢٢٠	٣٢٦	٤٣٤	٥,١٣	٨٣,٧
السـعودية	٦,٧٥٠	٦,٢٠٠	٧,١٨٠	٨,٣٦٧	١١,٤٥٨	١٥,٥٦٥	٣,٠٦	٥٨,٧
سـوريا	٥,٣٠٠	٦,٢٦٠	٧,٣٥٤	٨,٦٤٤	١١,٩٩٢	١٦,٢٩١	٣,٢٣	٤٦,٧
دولة الإمارات	١٧٠	٢٣٠	٥٥٨	٧٩٦	١,٢١٥	١,٦٣٥	٧,١١	٦٥,٣
اليمـن	٤,٣٥٠	٤,٨٤٠	٥,٢٨٢	٥,٩٢٦	٧,٦٤٨	٩,٩٦٢	٢,٣	٧,٩
اليمن الديمقراطية	١,٢٤٠	١,٤٤٠	١,٦٥٤	١,٨٩٠	٢,٥٢١	٣,٣٨٠	٢,٦٧	٣٤,٣
قطاع غزة	٣٠٠	٣٥٠	٣٩٠	٤٣٨	٥٤٧	٦٧١	٢,٣٢	٨٧,٠
المجموع	١١٨,٩٥٠	١٢٤,٩٤٣	١٣٩,٦٧٨	١٦٢,١٥٧	٢١٦,٩٥٠	٢٨٠,٩٣٥	٣,٢	٤٦,٢

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - لقد بلغ إجمالي السكان حوالي ١١٩ مليون نسمة عام ١٩٦٥ ووصل عام ١٩٨٠ حوالي ١٦٢ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل بنهاية القرن الحالي حوالي ٢٨١ مليون .

٢ - يتراوح معدل النمو السنوي للسكان سواء بسبب الزيادة الطبيعية أو الهجرة الدولية الوافدة بين أعلى حدّ لها ٧,١١٪ سنوياً بدولة الإمارات وأدنى حدّ ٢,٣٪ (باليمن) ، أما الترتيب التنازلي فهو كالتالي : الكويت ، قطر ، ليبيا ، العراق والجزائر وسوريا والمغرب والسعودية والبحرين وعمان وتليها باقي الدول .

٣ - أما الدول التي تمثل معدلات نمو سنوية منخفضة فتمثل اليمن الشمالي وقطاع غزة وتونس ومصر واليمن الجنوبي والسودان والصومال . والصفة المشتركة بين هذه الدول أنها مُصدّرة للقوى العاملة سواءً للدول العربية أو الأوروبية .

٤ - أن الصفة المشتركة بين الدول ذات معدلات الزيادة السنوية المرتفعة أنها دولاً نفطية وأنها مستقبلة للقوى العاملة الوافدة سواءً من العرب أو الأجانب وأن السبب الرئيسي للزيادة يكمن بسبب الهجرة الوافدة أكثر من الزيادة الطبيعية .

نستنتج مما سبق أن الدول العربية تعتبر من الدول ذات معدلات الزيادة المرتفعة بالرغم من التفاوت فيما بينها ويرجع هذا التفاوت إلى العوامل الاقتصادية خاصة في الدول النفطية التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد العمالة الوافدة الأسيوية . ومن التساؤلات الهامّة في هذا المجال هل سوف تستمر الزيادة السنوية في كل دولة بنفس المعدل أم سيحصل تغيرات ، وهل سيستمر هذا التفاوت بنفس الدرجة أم سيقل أو يزيد بين نفس المجموعات أو يحصل نوع من التبدل ، وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك خاصة فيما يتعلق بالنموّ الحضري وأنماط التجمعات الحضرية . وحتى تتضح خصائص النموّ السكاني تجدر الإشارة إلى معدلات المواليد والوفيات وتوقعات الحياة ، كما هو موضح في الجدول التالي .

جدول رقم (٢)
معدلات المواليد والوفيات وتوقعات الحياة
في البـــلاد العربيـــة[٩]
(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

الدولـــة	معدل الزيادة السنوية	معدل المواليد الخام	معدل المواليد (٪) الإجمالي	معدل الوفيات الخام	توقعـات الحيـاة	
					ذكور	إناث
الصومال	٢,٧٩	٤٨,٣	٣	٢٠,٤	٤١,٤	٤٤,٦
الجزائر	٣,٤١	٤٧,٥	٣,٥٥	١٣,٤	٥٥,٢	٥٧,٤
مصـــر	٢,٥٨	٣٨,٦	٢,٥٥	١٢,٨	٥٣,٦	٥٦,١
ليبيـــا	٤,٠٦	٤٧,٤	٣,٦٠	١٢,٨	٥٣,٨	٥٧,٠
المغـــرب	٣,١٩	٤٥,٤	٣,٣٥	١٣,٦	٥٣,٨	٥٧
الســـودان	٢,٧٤	٤٥,٨	٣,٢٠	١٨,٤	٤٥,٥	٤٧,٥
تونس	٢,٥٣	٣٦,٧	٢,٨٠	١١,٥	٥٦,٣	٥٨,٤
موريتانيا	٢,٧٩	٥٠,٢	٣,٤٠	٢٢,٤	٤٠,٦	٤٣,٨
البحـــرين	٣,٢٩	–	–	–	–	–
اليمن الديمقراطية	٢,٦٧	٤٧,٥	٣,٤٠	٢٠,٨	٤٢,٩	٤٥,١
قطاع غزة	٢,٣٢	–	–	–	–	–
العراق	٣,٤٣	٤٧,٢	٣,٤٠	١٣,٠	٥٣,٦	٥٦,٧
الأردن	٣,٣٢	٤٦,٠	٣,٤٠	١٢,٨	٥٤,١	٥٧,٢
الكويت	٦,٢٩	٤٦,٦	٣,٤٠	٤,٦	٦٧,٣	٧١,٦
لبنـــان	٢,٤٣	٣٢,٧	٢,٣٠	٨,٤	٦٣,٢	٦٧,١
عُمـــان	٣,٠٢	٤٨,٩	٣,٥٠	١٨,٦	٤٦,٢	٤٨,٤
قطـــر	٥,١٣	–	–	–	–	–
السعودية	٣,٠٦	٤٨,٨	٣,٥	١٨,٣	٤٦,٧	٤٩,٠
ســـوريا	٣,٢٣	٤٥,٢	٣,٦	١٢,٩	٥٥,٧	٥٩,٣
الإمارات	٧,١١	–	–	–	–	–
اليمـــن	٢,٣	٤٨,٣	٣,٣	٢٥,٤	٣٨,٧	٤٠,٣

يتضح من الجدول ما يلي :

١ - أن معدل المواليد الخام لدى معظم الدول العربية يزيد عن ٤٥ مولود لكل ألف من السكان باستثناء لبنان وتونس حيث ينخفض فيهما المعدل إلى ٣٢,٧ و ٣٦,٧ مولود لكل ألف من السكان على التوالي . وقد يرجع السبب في انخفاض معدلات المواليد إلى سياسة تنظيم الأسرة وتحديد النسل التي تتبناها الدولتين بالإضافة إلى عوامل حضارية وثقافية واقتصادية أخرى .

أما بالنسبة للخصائص المشتركة بين الدول العربية التي ترتفع فيها معدلات المواليد فإنها تنحصر في العوامل الدينية والنمط الاجتماعي والقيم الاجتماعية التي تدعو إلى الإنجاب وكثرة النسل . ونلاحظ أيضاً أنه بالرغم من التقدم الحضاري الذي شهدته البلاد خلال ربع القرن الأخير إلاّ أن ذلك لم يسهم في تغيير الاتجاهات نحو الإنجاب أو حجم الأسرة .

كما نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع نسبة السكان الحضر في العديد من الدول العربية إلا أن ذلك لم يؤثر في انخفاض معدلات المواليد على عكس النظريات الاجتماعية الديمغرافية التي تربط بين التحضر وانخفاض معدلات المواليد ويرجع ذلك إلى حقيقة واضحة وهي أن النموّ الحضري في معظم البلاد العربية ناجم عن الهجرة من الريف والبادية ، ويحمل المهاجرون للمدن معهم القيم الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم ويسكنون في العشش وضواحي الكرتون والصفيح على أطراف المدن وقد تطول عملية التطبيع للقيم الحضرية والاتجاه نحو تنظيم الأسرة وتخطيط الولادات . هذا علاوة على السياسات التي تتخذها بعض الدول العربية التي تدعو إلى زيادة النسل وتوفير الحوافز المادية كما هو في السودان وسوريا ودول الخليج والعراق .

وإذا أخذنا معدلات الوفيات الخام فنلاحظ أيضاً أن الدول العربية يمكن أن تصنف من ضمن مجموعة ذات المعدلات المرتفعة ، كما يمكن أن تقسم الدول إلى مجموعتين :
الأولى ذات معدلات مرتفعة وتضم كلاً من : موريتانيا واليمن الشمالي واليمن الديمقراطي والصومال والسعودية والسودان وعمان .
والثانية ذات معدلات متوسطة وتضم كلاً من : الجزائر ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، وتونس والأردن والعراق وسوريا . أما الكويت ولبنان فإن معدلاتها منخفضة قياساً بالدول الأخرى .

ونلاحظ العلاقة العكسية بين التحضر ومعدلات الوفيات ، إذ أن الدول التي تنخفض فيها معدلات التحضر ترتفع فيها معدلات الوفيات ، وأن الدول التي ترتفع فيها معدلات التحضر تنخفض فيها معدلات الوفيات ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الوعي الصحي والتغذية والوقاية والمستوى التعليمي بالإضافة إلى العوامل الأخرى - الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وأما فيما يتعلق بتوقعات الحياة عند الذكور والإناث فإن الدول العربية لا تختلف معدلاتها عن باقي الدول الأفريقية والأسيوية ودول العالم الثالث بصورة عامة حيث ترتفع المعدلات فيها قليلاً عن المتوسط في هذه الدول . ويصل أدنى حدّ للذكور في كل من اليمن الشمالي واليمن الديمقراطية والصومال (بين ٣٨,٧ و ٤١,٤ سنة) وللإناث بين ٤٠,٣ و ٤٤,٦ سنة . أما أعلى حدّ فقد سجلته الكويت (٦٧,٣ سنة للذكور) و (٧١,٦ سنة للإناث) تليها لبنان (٦٣,٢ سنة للذكور و ٦٧,١ سنة للإناث) أما بالنسبة للدول الباقية فتتراوح توقعات الحياة حوالي ٥٥ سنة .

هل هناك علاقة بين توقعات الحياة والتحضر ؟ في حالة الدول العربية يمكن أن ينطبق ذلك في حالة دولة أو دولتين فقط (الكويت ولبنان) في حالة ارتفاع معدلات التحضر وفي الصومال واليمن الديمقراطية وعُمان واليمن الشمالي في حالة انخفاض معدلات التحضر .

وباختصار فإن الخصائص الديمغرافية لها أهمية بالغة في عملية التحضر والنموّ الحضري في الدول العربية ، إذ أنها ترتبط بالعوامل الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، كما أن الفروق الحضرية - الريفية - البدوية في معدلات المواليد والوفيات ليس لها علاقة مباشرة بالتحضر كنمط حياة أو أسلوب معيشة ، ذلك لأن معايير التحضر المستخدمة في هذا المجال تنطوي على الخصائص الكمية السكانية أكثر من النوعية أو النظم الاجتماعية .

ومن المهمّ معرفة العلاقة بين معدلات النموّ السنوية للسكان ومقارنتها مع معدلات النموّ الحضرية في الدول العربية من ناحية ومعدلات النموّ في المدن الرئيسية (أو العواصم والمدن المسيطرة) لأن ذلك يوضح لنا جوانب هامة من خصائص النموّ الحضري .

والجدول التالي يوضح العلاقة بين النمو السكاني والنمو الحضري في بعض الدول العربية .

جدول رقم (٣)
نسبة السكان الحضر* إلى إجمالي السكان
في البلاد العربية في السنوات المختلفة[١٠]

الدولة	١٩٥٠		١٩٦٦		١٩٧٥		١٩٨٠	
	السكان/مليون	الحضر ٪	السكان/مليون	٪ حضر	السكان/مليون	٪ حضر	السكان	٪ حضر
الجزائر	٨,٩	٢٥	١١,٨	٣٩	١٥,٦	٥٢,١	١٨,٦	٥٤,٢
مصر	٢٠,٥	٣٢	٣٠,-	٤١,٢	٣٧,-	٤٣,٧	٤٢,	٤٩,٥
ليبيا	١,١	٢٢	١,٧	٢٥,٨	٢,٤	٢٩,٨	٢,٩	٣٢,٧
موريتانيا	٠,٧	٢	١,-	١٢,-	١,٤	٢١,٧	١,٦	٢٣,١
المغرب	٩,-	٢٣	١٣,٧	٣٠,٥	١٧,٣	٣٧,٩	٢٠,٢	٣٨,٢
السودان	١٠,-	٦	١٤,١	١٠,٦	١٦,-	١٣,٢	١٨,٣	٢١,٤
تونس	٣,٦	٣١	٤,٥	٤٠	٥,٦	٤٦,١	٦,٣	٤٩,٣
الصومال	١,٨	٣	٢,٦	٦	٣,١	١٦,٢	٣,٦	٢٤,٥
البحرين	٠,١	٧١	,١٦	٧٤	٠,٢٢	٧٨,٥	٠,٣	٧٩,١
العراق	٥,٢	٣٥	٨,٣	٢٥,٥	١١,-	٦٢,٨	١٣,-	٦٦,٢
الأردن	١,٣	٢٥	٢,-	٣٨	٢,٧	٤٣	٣,٢	٥٣,٧
الكويت	,٢	٥١	,٥٢	٦٢	٠,٩٣	٨٨	١,٣	٩٠,٢
لبنان	١,٨	٤٠	٢,٥	٥٦	٢,٨	٦٥	٣,١	٦٨,١
عُمان	,٥	٣	٠,٥٨	٧,٥	٠,٧٦	١٠	٠,٨٩	١٣,١
قطر	,٠٢	٥٠	٠,٠٧	٦٧	,١٧	٧٧,٥	,٢٢	٨٥
السعودية	٥,٣	٩	٦,٩	٢٣	٧,١	٣٢,١	٨,٣٦	٦٠,٢
سوريا	٣,٤	٣٥	٥,٥	٤١	٧,٣	٤٦,١	٨,٦٤	٤٨,٣
دولة الإمارات	٠,٠٨	٢٥	٠,١٧	٥٠,٦	٠,٥٥	٦٥,٢	٠,٨	٦٨,٧
ج . ع . يمنية	٤,-	٢	٥,٢٥	١٠,١	٥,٢	١٦,١	٥,٩٢	١٨,٢
اليمن الديمقراطية	,٧	٩	١,٢	٢٦,٣	١,٦	٢٩,٢	١,٨٩	٣٦,٣
قطاع غزة	٠,٢١	٤١,-	,٣	٤٧,١	,٣٩	٥٢,١	٠,٤٣	٨٨,١
المجموع	٧٥,٤	٢٥,-	١١٣,٩	٣٦	١٣٩,٦	٤٣	١٦٢,١	٤٧,٢

* يقصد بالسكان الحضر الذين يقطنون المدن التي يبلغ عدد سكانها ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر وفق المعايير الدولية .

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ - لقد زاد معدل السكان الحضر خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ حوالي ٢٢٪ أي تضاعف تقريباً ، أي أنه في نهاية القرن الحالي سوف يصبح نسبة السكان الحضر حوالي ٧٠٪ من إجمالي السكان . إن مثل هذا الوضع يشير إلى تطورات هامة في التوزيع السكاني وكذلك يشير إلى تغييرات أساسية في التنظيم الاجتماعي وكذلك في نمط وعلاقات الإنتاج وسوف نتطرق إلى هذا الموضوع في مرحلة لاحقة .

٢ - تتفاوت نسب التحضر بين الدول العربية بدرجة عالية بحيث يصل أعلى حدّ في الكويت (٩٠,٢٪) وأدنى حدّ في عمان (١٣,١٪) وذلك عام ١٩٨٠ . ويرجع هذا التفاوت إلى عدة عوامل منها النظام الاقتصادي وطبيعة الإنتاج الزراعي والصناعي والدخل القومي ومصادره وطبيعة تقسيم العمل وملكية الإنتاج وأدواته .

ويمكن تصنيف الدول العربية بالنسبة لدرجات التحضر حسب القياس الذي استخدمه جيرالد بريس مع تطويره بما يلائم الوضع في البلاد العربية على النحو التالي :

١ - تحضر مرتفع ٥٠٪ فما فوق في المناطق الحضرية .

٢ - تحضر متوسط من ٢٥٪ - ٤٩٪ .

٣ - تحضر منخفض أقل من ٢٥٪ .

وإذا طبقنا هذا المقياس على الدول العربية لعام ١٩٨٠ نخلص إلى ما يلي :

ا - الدول ذات التحضر المرتفع :

الكويت	(٩٠,٢٪)	البحرين	(٧٩,١٪)	قطر	(٨٥٪)
قطاع غزة	(٨٨,١٪)	لبنان	(٦٨,١٪)	دولة الإمارات	(٦٨,٧٪)
السعودية	(٦٠,٢٪)	العراق	(٦٦,٢٪)	الجزائر	(٥٤,٢٪)
الأردن	(٥٣,٧٪)				

وأهم الخصائص المشتركة بين هذه الدول هي :

إنتاج النفط وتسويقه واستثمار العائدات في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في بناء

المؤسسات الهيكلية في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والإعلام والتصنيع والدفاع الاجتماعي والمرور والترويح وغيرها من الخدمات اللازمة وقد تمركزت معظم هذه المؤسسات في المدن الرئيسية والعواصم . أما لبنان فتختلف عن هذه الدول في أنها دولة عالمية تمكنت من جذب رؤوس الأموال واستثمارها في العمران والنشاط التجاري والمصرفي والثقافي الذي تركز بصورة رئيسية في مدينة بيروت . كما أن الدول الخليجية تعتبر من الدول المستوردة للعمالة العربية والأسيوية التي يعزى إليها ارتفاع معدلات النمو الحضري السنوية وكذلك ارتفاع نسبة التحضر في المدن الرئيسية . كما أن ارتفاع معدل دخل الفرد السنوي (بعضها يناهض المعدلات العالمية مثل الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة) وارتفاع مستوى المعيشة . وأما بالنسبة للأردن فإن النمو الحضري فيها يعزى إلى عدة أسباب منها هجرة الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨ وبعد حرب ١٩٦٧ وكذلك الهجرة بعد الأحداث اللبنانية بالإضافة إلى انفتاح الاقتصاد الأردني لاستثمارات المغتربين في دول الخليج الذين انحصرت استثماراتهم في عمان والمدن الرئيسية بصورة خاصة .

ب - دول ذات تحضر متوسط :

ويندرج تحت هذا التصنيف كلاً من :

مصر	(٤٩,٥٪)	تونس	(٤٩,٣٪)	سوريا	(٤٨,٣٪)
المغرب	(٣٨,٢٪)	ليبيا	(٣٢,٧٪)	اليمن الجنوبي	(٣٦,٣٪)

ومن الخصائص المشتركة بين هذه الدول أنها تمرّ في مرحلة انتقالية سريعة من الإنتاج الزراعي والحيواني إلى التصنيع المتوسط والخفيف بالإضافة إلى زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن[١١]. إن السبب الرئيسي للهجرة الداخلية هو عامل الطرد من الريف والبادية بسبب ضعف الإنتاج وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي والحيواني وضعف مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وقلة الاهتمام الذي تحظى به المناطق الريفية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ناحية أخرى فإن نمو المدن الرئيسية زاد من جاذبيتها لما يتوفر فيها من فرص للعمالة ومميزات حضارية وتكنولوجية .

جدول رقم (٧)
التحضر وبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية[١٣]
عـــام ١٩٧٥

الدولـــة	نسبة التحضر (٪)	نسبة السكان النشيطين اقتصاديا ١٥ سنة + عدد السكان	الدخل القومي للفـــرد (دولار)	نسبة الأمية ذكور ٪	نسبة الأمية إناث ٪
البحـــرين	٨٠,١	٢٦,٧	١,٣٥٠	٤٢	٦٤
مصـــر	٤٣,٧	٣٠,٥	٢٨٠	٤٣,٢	٧١
العـــراق	٦٢,٨	٢٥,٢	١,١٠٠	٥٨,٥	٨٢,٨
الأردن	٤٣,	٢٣	٤٣٠	١٩	٤٥,٧
الكـــويت	٨٨,٦	٣٠,٦	١١,٦٤٠	٣٢,–	٥٢,–
لبنـــان	٦٥	٢٦,٩	١,٠٨٠	٢٠	٤٤
عُمـــان	١٠	–	١,٦٦٠	٦٥	٦٨
اليمن الديمقراطية	٣٣,٣	٢٦,٦	٢٢٠	٥٢	٩١
قطـــر	٧٧,٥	٤٧,٢	٧,٢٤٠	٦٥	٩٨
الســعودية	٣٢,١	٢١,–	٢,٨٣٠	٤٦,٥	٩٨
ســوريا	٤٦,١	٢٥,–	٥٦٠	٥٦,٥	٧٦
دولة الإمارات	٦٥,٢	٥٣,١	١٣,٥٠٠	٦١,٨	٦١,٩
ج . ع . يمنية	١٦,١	٢٥,١	١٨٠	٣٨,٣	٩٨,٤

يتضح من الجدول الحقائق التالية :

١ – هناك علاقة طرديّة بين التحضر وارتفاع معدل الدخل السنوي للفرد وبصورة خاصة في دول الخليج (دولة الإمارات ، والكويت ، وقطر ، والسعودية ، والبحرين ، والعراق) وتنخفض نسبة التحضر في الدول ذات معدل الدخل المنخفض مثل (اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية) .

أما بالنسبة للأردن وسوريا ومصر حيث ترتفع نسبة التحضر وتنخفض معدلات الدخل فإن السبب يرجع إلى حركة السكان الداخلية من الريف إلى المدن ، كما أن ارتفاع معدلات المواليد في المدن بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المحدودة وأن الإنتاج القومي من المصادر المختلفة يختفي تأثيره في رفع معدلات الدخل للفرد بسبب الزيادة السكانية المستمرة .

وتجدر الملاحظة أن الدول النفطية ذات الدخل القومي المرتفع ومعدلات التحضر المرتفعة تعتمد على القوى العاملة الوافدة التي تتمركز في المدينة الرئيسية ، إذ أن عمليات إنتاج النفط واستثمار العوائد في المشروعات الإنمائية تتطلب زيادة الكثافة الحضرية وتوفير المستوى المعيشي المناسب وكذلك الخدمات والمؤسسات التابعة لها والارتباط الاقتصادي والتجاري الدولي وحركة المواصلات والاتصال الجوي والبري والبحري ... كل ذلك يؤدي إلى تضخم المدينة بل نموّ المدينة الواحدة – مدينة الدولة .

أما العلاقة بين التحضر ومعدلات الأمية ، فإن الوضع يتفاوت بين الدول العربية ، وبصورة عامة يمكن القول أن ارتفاع معدلات الأمية سواء بين الذكور أو الإناث تتواجد في الدول ذات المعدلات الحضرية المرتفعة . وهذه الحقيقة تؤكد بعداً مميزاً لخصائص التحضر في الدول العربية مفادها أن نسبة التحضر المرتفعة وفق المعيار السكاني لايلازمها بالضرورة التقدم في المستوى الحضري النوعي والحياة العصرية ، والرقي الحضاري الماثل بل ربما أن مجتمعات المدن العربية المعاصرة وأن تعاظمت في ضخامتها إلا أن الحياة الاجتماعية والعلاقات والخصائص الثقافية قريبة من المجتمعات التقليدية . أي أن التحضر وفق المفهوم الديمغرافي لا يتسق مع التحضر النوعي وبخاصة في المدن العربية المعاصرة في هذه المرحلة التاريخية من تطورها السياسي والاقتصادي .

خصائص التحضر المَرضَية في البلاد العربية :

إن مناقشة خصائص التحضر في المجتمعات العربية المعاصرة يرتبط بالعوامل التاريخية التي تفسر العوامل التي أدت في تشكيل وصياغة الأوضاع الراهنة . ولكل دولة / أو مجموعة من الدول العربية ترتبط بأحداث تاريخية مميزة منها مايرجع إلى الماضي البعيد (القدس ، والمدينة والقاهرة ودمشق) ومنها ما يعود إلى الماضي القريب – الدول الخليجية النفطية (الكويت ودولة الإمارات المتحدة وقطر) ساهمت في النمو الحضري السريع والذي يتم بمعدلات مرتفعة . كما أن سياسة

الاستعمار الذي سيطر على الدول العربية كانت تميل إلى خفض عدد المدن الكبيرة وحصرها في مدينة أو اثنتين حتى تتمكن من أحكام السيطرة على الثروات المادية والبشرية . وحتى بعد مرحلة الاستقلال فنجد أن غالبية الدول العربية لم تتمكن من تحقيق اللامركزية الإدارية والسياسية بشكل يؤثر في التوازن الحضري سواءً في حجم المدن أو في نطاق تطور الحياة في مجتمعات المدن .

وفي مجال مشروعات التنمية الاجتماعية ، فإن الجزء الأكبر من أنفاق الدول العربية (عدا الانفاق على التسلح والقوات المسلحة) يوجه نحو تطوير الخدمات التعليمية والصحية والدفاع الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والاعلام والإسكان والمرافق العامة والترويح والخدمات الدينية في المدن الرئيسية على حساب المدن المتوسطة والصغيرة والقرى . ويرجع السبب في ذلك إلى تضخم مشاكل زيادة الكثافة السكانية ومكافحة التلوث ومعالجة مشكلات ضواحي العشش والصفيح المنتشرة حول المدن والعواصم . كما أن الأنشطة الثقافية والعلمية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أصبحت عناصر جذب لمختلف الشرائح الاجتماعية في الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة .

ويوجد في البلاد العربية (٥) مدن مليونية (القاهرة ٦ مليون - الأسكندرية ٢,٣٠ ، بغداد ٢,١ - الدار البيضاء ١,٣ - الجزائر ١,٢ مليون) . أما مجموع المدن المئة ألفية فيصل إلى ٧١ مدينة يتراوح عددها من دولة لأخرى حيث تحتل مصر أعلى نسبة (١٨ مدينة) ثم المغرب (١٠) فالسعودية (٧) ثم العراق (٦) وسوريا (٥) والسودان (٤) وباقي الدول تضم أقل من هذا العدد .

وتدور عملية النمو الحضري في الدول العربية في حلقة مفرغة تزداد تأزماً سنة بعد أخرى تحول دون معالجتها الإمكانيات والفعاليات اللازمة لمواجهة المشكلات المتفاقمة . إذ أن معظم الاستثمارات المحلية والدولية تتمركز في المدن الرئيسية التي تتطلب المزيد من الأيدي العاملة لإنجاز المشروعات العمرانية والخدمات اللازمة لها مما يزيد من معدلات الهجرة الداخلية والدولية وهذا بالتالي يزيد من الضغط على الإسكان والمؤسسات الحضرية - الشرطة والأمن العام ، المدارس والمعاهد ، المستشفيات والعيادات والتلوث وغيرها .

ومن العوامل التي ساعدت على التركز السكاني في المدن الرئيسية مايرجع إلى أن السلطة مركزية وتتخذ العاصمة المقرّ للخدمات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولو أخذنا عمان وبغداد على سبيل المثال فنجد أنها تضاعفت في عدد سكانها أكثر من ١٠ مرات منذ الثلاثينات وتضم كلاً منها بين ٢٠ - ٣٠ ٪ من اجمالي السكان ويوجد في كل منها أكثر من ٥٠ سفارة وقنصلية وحوالي

٩٠٪ من البنوك والمحامين و ٨٠٪ من المهندسين و ٧٥٪ من الأطباء و ٦٠٪ من المؤسسات الصناعية والتجارية .

ومن خصائص النمو الحضري في الدول العربية المدن تؤدي وظائف استهلاكية أكثر مما تؤدي الوظائف الإنتاجية وازدادت الهجرة الدولية في الدول النفطية خلال العقدين الأخيرين مما أدى إلى تغيير النمط السكاني بصورة جذرية .

كما أن التنظيم الإداري والسياسات التخطيطية في بلديات المدن العربية ، بالرغم من الجهود الملموسة التي تبذلها في مواجهة تحديات النمو المرضي ، إلاّ أنها تفتقر إلى جذب الكفاءات على مستوى رسم السياسات واتخاذ القرارات في القضايا الحضرية الإساسية أو على مستويات التنفيذ والتخطيط في المدى القصير أو في المدى البعيد . إن غياب التخصصات في العلوم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية يجعل مهمة المهندسين المعماريين والمدنيين صعبة وقاصرة عن التخطيط الواقعي لمجتمعات المدن العربية المستقبلية .

الآثار الاجتماعية للتحضر :

إن النموّ الحضري الذي يتمّ بصورة تدريجيّة وبخاصة في المجتمعات القبلية والتقليدية وكذلك الذي يتم بمعدلات مناسبة (تلك المعدلات التي تتمشى مع الزيادة السكانية الطبيعية أو أكثر قليلاً ، وتلك التي تقل في العادة عن معدّل الدخل القومي لكل دولة) ، إن هذا النمط من النموّ يسهم في الآثار الإيجابية في المجتمع بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المدن سواء جاءت هذه التغيرات بصورة تلقائية أو ضمن إطار التخطيط التنموي .

إن زيادة المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحوث والدراسات التكنولوجية ، وزيادة عدد المستشفيات المتخصصة والجامعات المتقدمة وكذلك الصناعات المتنوعة والجمعيات العلمية والاجتماعية والمنظمات الثقافية والأدبية المتنوعة وتمركزها في المدن ، يسهم في اثراء الوظائف التي تؤديها المدن كمركز اشعاع حضاري ومصدر تقدم علمي . إن الحركة السكانية من الريف إلى المدن يمكن النظر إليها على أنها ظاهرة صحية طالما تمّت في إطار التوازن السكاني وتخفيف الضغط على المجتمعات الريفية الناجم عن ارتفاع معدلات المواليد وزيادة فائض العمالة . أما إذا تخطت الهجرة الريفية

الحدود الطبيعية من حيث الكم والنوع ، فإنها تسبب آثاراً عكسية على المجتمعات الحضرية المستقبلة والمجتمعات الريفية المرسلة للمهاجرين .

ومن الآثار الإيجابية الاجتماعية للنمو الحضري في الدول العربية هو ظهور شرائح اجتماعية (طبقات) جديدة مثل طبقات العمال والإداريين والمثقفين والتكنوقراطيين ، كما يتضح النشاط النسائي في مجالات القوى العاملة وتتشكل الجماعات والجمعيات ذات الأغراض المتعددة . ومن النواحي العمرانية ، فان المدن تضم العديد من المدارس الهندسية العمرانية لمختلف أنماط العمران سواء للإسكان والأسواق والمرافق الدينية والترويحية والتربوية والاقتصادية والصناعية .

أما الآثار الاجتماعية السلبية التي تفرزها عملية التحضر في المجتمعات العربية المعاصرة فيختلف من دولة لأخرى وفق العوامل التاريخية والنظم الاقتصادية والسياسية السائدة . ومن ناحية أخرى تتفاوت حدة المشاكل حسب العوامل الأساسية المسببة لها (مثل سرعة التحضر ، أنماط التحضر ، معدلات النمو الحضري ، نمط الانتاج وملكيته وأدواته .. الخ والهجرة الداخلية والدولية) .

ويمكن تلخيص الآثار الاجتماعية السلبية للتحضر في المجالات التالية :

١ - إن الامتداد الأفقي للعمران يؤثر في تفكك العلاقات الاجتماعية ويزيد من عبء سلطة المدينة لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة - مثل المدارس والمصحات والماء والكهرباء والطرق .

٢ - إن سرعة النموّ ومعدلاته المرتفعة يجعل المخططين عاجزين عن مواجهة التحديات ويزيد من تعقد المشكلات - مثل التلوث والنفايات والمواصلات والمجاري والإسكان ...

٣ - يزداد الصراع القيميّ بين القيم الحضارية التي يتمثلها سكان المدن الأصليين وتتعارض مع القيم الريفية والبدوية مما يعطّل عملية التكيّف الاجتماعي والثقافي .

٤ - إن العلاقات الثانوية وتعدد الأدوار واتساع نطاق تقسيم العمل ودخول المرأة ميدان التعليم والعمل ، وزيادة عدد المؤسسات والجماعات التي تعني بشئون التنشئة الاجتماعية والتوجيه والرعاية أدى إلى تفكك العلاقات الأسرية وفتور العلاقات وبالتالي أدى إلى السلوك الانحرافي وارتفاع معدلات الجريمة على اختلاف أنواعها .

٥ - أن النمو الحضري المعاصر يزيد الهوة بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية والبدوية بالرغم

من تواجد سكان الريف في المدن وارتباطهم بمجتمعاتهم عن طريق الزيارات وإرسال المال للأهل والأقارب ، إلاّ أن التقدم الذي تحققه المجتمعات الحضرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أسرع من التقدم في المجتمعات الأخرى .

٦ - لقد ارتفعت نسبة الطلاق في المجتمعات الحضرية العربية ، كذلك ارتفعت معدلات انحراف الشباب ، كما زادت معدلات الجريمة مثل الانتحار ، والقتل ، والاعتداء الجنسي والسرقات والغشّ والعبث بأموال الدولة وممتلكاتها والإدمان على المخدرات بأنواعها المختلفة .

٧ - لقد ظهرت مشكلة العشش وتجمعات الصفيح والكرتون التي تتمركز في ضواحي العواصم والمدن الرئيسية ، وتضم المهاجرين من الريف أو الذين يدخلون البلاد بصورة غير رسمية وغالباً ما يكون هؤلاء من ذوي الدخل المحدود وغير الحرفيين والأميين . إن المنشئات التي يقيمونها غير منظمة ولا تتوفر فيها الخدمات الأساسية وغالباً ما تتحول إلى مصدر للأمراض الاجتماعية والصحية التي تنتقل إلى مجتمعات المدن .

الآثار النفسية للنمو الحضري :

أصبح مجتمع المدينة مزيجاً من السكان يضم مختلف الأجناس والألسن والثقافات والديانات والمذاهب الفكرية والسياسية ومختلف الاتجاهات المهنية والهوايات والانتماءات . إن تضخم المدن بسبب الهجرات المحلية والدولية هزّ المجتمعات الحضرية وغير من شخصية مجتمعها وأدى الازدهار المادي إلى ضعف الروابط الأسرية التقليدية والقيم الروحية والأخوة والتعاون والشعور بالانتماء والاستقرار . إن القيم المادية التي أخذت تسيطر على العلاقات الاجتماعية - خاصة في الدول النفطية - قد زادت في الشعور بالاغتراب والانفصام بين القيم العربية والإسلامية الأصيلة وبين القيم الغربية والشرقية التي تغزوا المجتمعات الحضرية في مختلف مجالات الحياة .

إن الآلة والمصنع والسيارة والتلفزيون والفيديو قد أثر في سلب الإنسان العربي حريته وأفقده القدرة على الابتكار والإبداع طالما أن استيراد التكنولوجيا والانفتاح الاقتصادي والثقافي قد عمّق إحساس المواطن بتخلفه الحضاري وزاد من شعوره بالاغتراب .

لقد أدى التضخم الحضري السريع وغير المتوازن إلى أوضاع وظروف ساهمت في التركيب النفسي والاتجاهات والانفعالات لدى الأفراد والجماعات في المجتمعات الحضرية . لقد ازدادت أهمية

المؤسسات (الأمن العام والشرطة والقوات المسلحة) في توفير الحماية والوقاية وفي الضبط الاجتماعي بسبب التغيّر الذي حصل في العلاقات الأسرية والاتجاه نحو الذات والمصالح الفردية والاعتماد على النفس في تدبير شئون الحياة وضعف الروابط الأسرية والتحول في بعض الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة وفي الأنماط السلوكية .

إن المهاجرين من الريف والبادية يواجهون العديد من المواقف السلوكية في نطاق البحث عن العمل أو اختيار المسكن أو في مجال التفاعل مع الشرائح الاجتماعية المختلفة من العمال والمديرين والموظفين على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ، بالإضافة إلى ما يشاهدونه من أنماط السلوك الحضرية في العادات والمأكل والملبس والسلوك الأخلاقي ، إن مثل هذه المواقف تحدث لهم الصدمة الثقافية ثم بالتالي تؤثر في الاتجاهات التي تتكون لديهم إزاء هذه المواقف . فنجد بعضهم يتمكن من التكيف مع بذل الجهد والتنازل عن القيم والمعتقدات الريفية ، في حين نجد الغالبية يواجهون المتاعب وقد يرفضون الانصياع لمطالب الحياة الحضرية وبالتالي يصابون بالأمراض النفسية المتنوعة – الانطوائية ، العدوان ، السلبية ، حب الانتقام ، عدم الانتماء ، الاغتراب ، ... الخ . وقد ينعكس ذلك في تطوير عادات وأنماط سلوكية غير مرغوبة مثل الإدمان على الكحول والمخدرات ، السلبية ، عدم الانتماء وضعف الإنتاجية في محيط العمل .

لقد ازداد عدد الإصابات بالأمراض النفسية والعقلية والعصبية وقد امتلأت المستشفيات الحكومية والخاصة بالمرضى من مختلف الشرائح الاجتماعية وفئات السن بسبب الانتقال الحضري السريع والتبدل القيمي وضعف الروابط والعلاقات الروحية والأسرية وبين أفراد الحيّ مما أدى إلى زيادة الضغوط النفسية على سكان المدن سواءً الأصليين منهم أو الوافدين من الداخل والخارج .

إن بعد المسافة التي يقطعها الموظف أو العامل بين المسكن والعمل أو السوق أو في زيارة الأهل أو في الترويح عن ذاته بالإضافة إلى المواقف المتناقضة التي تمر أمامه يومياً تؤثر في حالته النفسية والعصبية ، وتزيد من الارهاق والأعياء الجسمي والذهني الذي يتراكم يومياً وعلى مدار السنة . إن التغيرات الاقتصادية انعكست على الحياة الاجتماعية والسياسية والاستقرار النفسي للأفراد في المدن .

إن المجتمعات العربية تمر في مرحلة انتقالية وتتجه نحو التحديث والانفتاح علي النظم والأفكار والسياسات الشرقية والغربية ، وتبتعد عن البحث عن أصالتها وذاتها ويتضح ذلك في المدن

أكثر من الأرياف . إن التكنولوجيا المستوردة تتطلب التغير والتكيف النفسي والاجتماعي لتتلائم مع حاجات وتطلعات الإنسان العربي . لقد أصبح كل شيء حول الإنسان في المدينة العربية مستورداً من الشرق أو الغرب حتى ملابسه وطعامه والأدوات التي يستخدمها في العمل والإنتاج والمواصلات والترويح والتعليم والصحة وكل منها تحمل أختام الدول المنتجة . ويزداد إزاء كل ما يشاهده الإنسان الحضري من حوله من سلع وآلات مستوردة إحساساً بالضعف والضياع وفقدان الثقة بنفسه والتمثل بقيم مادية كما يفقد الصلة بعروبته وعقيدته .

كيف نعالج الآثار السلبية الاجتماعية والنفسية في ظلّ الاتجاهات المعاصرة للنموّ الحضري ؟ وأين نبدأ وكيف ؟ وما هي الاستعدادات اللازمة لتوفير الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتعميق الهوية والشخصية العربية سواءً في الجوانب الطبيعية والعمرانية للمدن العربية الإسلامية مستخدمين التكنولوجيا المعاصرة وأجهزة الكمبيوتر وفي نفس الوقت نبرز سمات الحضارة الإسلامية الأصيلة كما نبرز التراث والأصالة في قالب عصري حديث ؟

في المراحل الأولى فإن العبء الأكبر يقع على عاتق المخططين والعلماء العرب في إجراء البحوث والدراسات العملية التي تضم التخصصات المتكاملة (الاقتصاد والاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا والسياسة) والتي تشخص طبيعة ونطاق وعوامل النمو الحضري المرضي وتحدد آثاره النفسية والاجتماعية على المجتمع القومي ثم على المجتمعات الحضرية ، ثم التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن التوازن الحضري واللامركزية في تقسيم العمل وتحديث وتطوير المجتمعات الريفية وضبط معدلات النمو والتنمية بما يتمشى مع حاجات البلاد واستقرار ورفاهية المواطنين في حدود بناء المجتمع العربي العصري والشخصية العربية المتكاملة التي تؤمن بأصالتها وتعتمد على الذات في تحقيق التقدم الحضري المتميز والصحي .

هذا ولابد من الاستمرار في الحوار العلمي بين أجهزة الدولة المختلفة في مناقشة القضايا الأساسية التي ترتبط بالتخطيط التنموي على المدى البعيد وفي المدى القصير ومعالجة المشكلات الاجتماعية والنفسية في إطار مخطط هيكلي شامل .

إن النمو الحضري الطبيعي يسهم في مساعدة المدن أن تقوم بوظائفها العلمية والتكنولوجية وتكون مصدر إشعاع حضاري ليس على مستوى الوطن العربي فحسب بل على المستوى العالمي .

الهوامش

(١) يعتبر ورث في كتابه (Urbanism as a Way of Line) بعض الخصائص مثل الحجم والكثافة والانفتاح كمؤشرات أساسية في تحليل العمل الاجتماعي - أما ردفيلد فيعتبر الانفتاح وقلة العزلة من الخصائص المميزة للمدينة . ويعرف العالمان التحضر كنمط للحياة على أنه يمتاز بالعلاقات الثانوية والمؤسسات التطوعية واتساع نطاق تقسيم العمل وتعقد الأدوار وتفكك القيم الاجتماعية ومحور الاتصال والمواصلات .

(٢) Hipe Tisdase Eldridge – The Process of Urbanization in J. J. Spengler and O. D. Duncan (Edit.) Demographic Analysis – Glenco, Free Press 1956 P. 388.

(٣) صلاح قنصوه « بعض ظواهر التنمية ذات الصلة بالسلوك » المنظمة الدولية الغربية للدفاع الاجتماعي - بحث مقدم في المؤتمر العربي حول التنمية والدفاع الاجتماعي .
الدوحة . ١٩٧٢ ص ٣٠ - ٣٢ .

(٤) أنظر كتاب أبو عباس ، واسحق القطب - الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية - وكالة المطبوعات ١٩٨٠ ص ١٢١ - ١٢٥ .

(٥) أحمد كال وآخرون - دراسات في علم الاجتماع - دار الجيل للطباعة ، مصر ١٩٧٤ ص ٣٠ - ٣١ .

(٦) نفس المصدر السابق .

(٧) U. N. Selected World Demographic and Population Policy Indicators. 1978.

(٨) نسبة السكان الحضر ترتبط بتقديرات عام ١٩٧٨ كما هو وارد في المصدر السابق .

(٩) نفس المصدر السابق رقم (٧) المذكور .

(١٠) المصدر - United Nations – World Bank. Urbanization. 1972.

(١١) المصدر – الكتاب السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٤ – ١٩٧٩ .

(١٢) أنظر كتاب منظمة المدن العربية – المؤتمر الخامس الذي ناقش الهجرة من الريف إلى المدن في الدول العربية وتناول آثار الهجرة وخصائصها ومقوماتها والحلول المناسبة لها . وقد عقد في المؤتمر في الرباط ١٩٧٨ .

(١٣) المصدر – نشرة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ECWA . ١٩٨٠ .